



السيد الأستاذ / المدير العام

إدارة الإفصاح - البورصة المصرية

الكيلو ٢٨ طريق مصر/اسكندرية الصحراوى

بالقرية الذكية B135 - محافظة الجيزة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

إيماءً إلى خطابنا رقم ١٣٩ بتاريخ ٢٧/٠٣/٢٠٢٢م فى شأن محضر الجمعية العامة العادية للبنك بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٢م .

ويسعدنا فى هذا الخصوص أن نرفق مع هذا عدد ( ١ ) صورة من محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك والموثق من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ( قطاع شركات الأموال ) .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

ابراهيم يوسف عبد الحميد

تحريراً فى : ٢٦/٠٤/٢٠٢٢م

المرفقات : عدد ( ١٢ ) .

**محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك [ اجتماع أول ] رقم ( ٨٢ )  
بتاريخ الخميس ١٠ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٧ شعبان ١٤٤٣هـ**

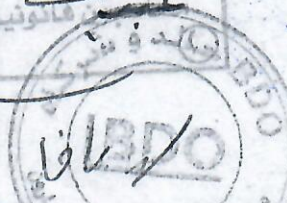
بدأ الاجتماع بعون الله تعالى وحسن رعايته وتوفيجه في تمام الساعة الخامسة مساءً يوم الخميس الموافق ١٠ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٧ شعبان ١٤٤٣هـ ، بمقر البنك بميدان كوبري الجلاء بالدقي ، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ عمرو محمد الفيصل آل سعود - رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية العامة العادية للبنك وبحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة :

- |   |  |
|---|--|
| ١- الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة              | ممثلاً لمصرف فيصل الإسلامي / جبرسي             |
| ٢- الدكتورة / أماني خالد محمد مبارك بورسلي        | ممثلاً لبنك الاثمار                            |
| ٣- الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد                 | ممثلاً لشركة فيصل للاستثمارات المالية          |
| ٤- الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى                  | ممثلاً للشركة المصرية للاستثمارات              |
| ٥- الأستاذ / عبد الحميد أبو موسى                  | ( محافظ البنك )                                |
| ٦- المهندس / علاء عبد العزيز مبروك عبد المعطي     | ممثلاً لهيئة الأوقاف المصرية                   |
| ٧- الشيخ / محمد بن عبد الله بن عبد الكريم الخريجي |  |
| ٨- الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر                  | ممثلاً لشركة الأعمال السعودية الخليجية للتجارة |

وقد حضر الإجتماع مراقبا الحسابات الأستاذ / مهند طه خالد بتفويض عن الأستاذ / محمد مرتضي عبد الحميد مكتب BDO خالد وشركاه والأستاذ / عبد الهادي محمد علي إبراهيم بتفويض عن الأستاذ / صلاح الدين مسعد محمد المسري مكتب حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون ولم يحضر ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية ، وكذا ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ( قطاع شركات الأموال ) ، وأيضاً ممثل البورصة المصرية بالقاهرة رغم إخطار الجميع وتسلمهم لخطاب الدعوة.

وأعلن أمام السادة المساهمين الحضور أن جميع الإجراءات تمت بطريقة قانونية وصحيحة ، بعدها أعلن صاحب السمو الملكي رئيس الجمعية ، ترشيح الأستاذ / علاء الدين عبد العزيز السيد - أميناً للسر وقد وافقت الجمعية العامة على اختياره ، ثم أعلن سيادته ترشيح السيد الأستاذ / علاء محمد حلمي إبراهيم والأستاذ / صابر طه محمد العجمي ، لفرز وحصر الأصوات الحاضرة فوافق السادة الحضور على إختيارهما أيضاً ثم طلب سموه من السادة أمين السر ومراقبا الحسابات وفرارزا الأصوات إثبات نسبة الحضور، وبعد أن تمت عملية الحصر تحت إشراف السادة سالفى الذكر، أعلن سموه نتيجة الحصر وفرز الأصوات الحاضرة وتبين أن أصحاب الأصوات الحاضرة الإجتماع يملكون ( ٣٩٦٤٢٨٣٩١ ) نسبة الحضور تمثل ( ٦٥,٢٥ %) من رأس مال البنك البالغ عند أسهمته ( ٦٠٧٤٧١٤٥٠ ) سهماً ، مما يفيد صحة إنعقاد إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك ، وبناء على ذلك أعلن بدء الجلسة.

علاء الدين عبد العزيز السيد  
مستشارون



علاء

بنك فيصل الإسلامي



علاء  
مجلس الإدارة

وبعد ذلك طلب سمو الأمير رئيس الجمعية ، من السادة مراقبي الحسابات تلاوة تقريرهما عن الحساب الختامي لميزانية البنك أمام السادة الحضور ، فقام الأستاذ / مهند طه خالد بتلاوة التقرير شارحاً ومبيناً وموضحاً جميع البنود التي وردت به وأهمها " راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك فيصل الإسلامي المصري ( شركة مساهمة مصرية ) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات ، وأن إدارة البنك مسنولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المستقلة للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ م والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة وتصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف ولم يتبين لنا مخالفة البنك جوهرياً - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م - لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م ، يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات والبيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م ولاحتته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر وأضاف أن البنك ملتزم بقواعد الحوكمة استناداً إلي التعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات وفقاً للتقرير الصادر منا في هذا الشأن.

ثم طلب سمو الأمير رئيس الجمعية العامة من فضيلة الدكتور/ نصر فريد واصل - رئيس هيئة الرقابة الشرعية بالبنك عرض وتلاوة التقرير الخاص بالهيئة الذي بدأه بقوله " بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " اجتمعت هيئة الرقابة الشرعية بالبنك يوم الإثنين ٣١ يناير ٢٠٢٢ م الموافق ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ بمقرها الرئيسي بمبنى البنك ، وفي هذا الاجتماع ناقشت الهيئة ممثل البنك فيما ورد بالميزانية وقائمة الدخل بالبنك تفصيلاً على النحو المبين بمحضر الجلسة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م الموافق ٢٧ جمادى أول ١٤٤٣ هـ وقد تبين للهيئة من المناقشة حول هذه الميزانية أن البنك يقوم بأعماله المالية الإستثمارية وخدماته المصرفية للمتعاملين معه في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ، هذا ما ورد بمحضر إجتماع هيئة الرقابة الشرعية للبنك من مناقشة بيانات ميزانية البنك مع ممثلي البنك المختصين يؤكد الآتي:

(١) حرص البنك دائماً على أن تكون أعماله وخدماته المالية الإستثمارية والمصرفية في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(٢) مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للزكاة المكلف بها وصندوق بيتها التابع له مورداً ومصرفاً.

لذلك ترى الهيئة أن ما قام به بنك فيصل الإسلامي المصري من أعمال مالية وإستثمارية وخدمات مصرفية طوال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م الموافق ٢٧ جمادى أول ١٤٤٣ هـ والمشار اليه تفصيلاً في هذا التقرير ، وهي في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ، وعلي أساس ما أصدرته هيئة الرقابة الشرعية من تطويروا أحكام هذا والله الموفق والهادي دائماً إلي طريق الحق والصواب لما فيه خير العباد والبلاد والاسلام والمسلمين في كل مكان.



وبعد ذلك أشار سمو الأمير رئيس الجمعية أنه تم ارسال التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢١م إلي جميع مساهمي البنك بالبريد الموصي عليه وان السيد المحافظ سيقوم بتناول أهم المؤشرات التي تناولها التقرير في ايجاز وحرصاً علي الوقت ومراعاة للاجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا وتتلخص هذه المؤشرات في الآتي :-

- ١- بلغ حجم المركز المالي نحو ١٣١,٠٠ مليار جم.
- ٢- بلغت الأوعية الإدخارية الودائع الأخرى نحو ١٠٩,٦ مليار جم.
- ٣- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٦٠٧٤٧١٤٥٠ دولار أمريكي يعادل نحو ٥,٦ مليار جم.
- ٤- بلغ صافي أرباح العام بالأرباح المحتجزة نحو ٧,٦ مليار جم والاحتياطيات نحو ٣,٧ مليار جم.
- ٥- تحققت إيرادات عن أنشطة البنك المختلفة قدرها ١١,٣ مليار جم بزيادة قدرها ١,٦٦ مليار جم عما تحقق خلال العام الماضي بمعدل نمو ١٧,٦%.
- ٦- تحقق للبنك صافي ربح قدره ٢,٧ مليار جم بزيادة قدرها ٦٢٥ مليون جم عما تحقق في العام السابق بنسبة زيادة قدرها ٣٠,٣% سيتم توزيعه وفقاً لما هو موضح بحساب توزيع الأرباح والمعرض علي الجمعية.

كما أشار سيادته إلي العمالة والتدريب والفروع بالبنك انطلاقاً من ارتباط البنك بالعنصر البشري الذي بلغ عدد العاملين فيه في نهاية العام المالي الحالي ١٧٩٣ عاملاً مقابل ١٧٩٠ عاملاً في نهاية العام المالي السابق فقد أولت الإدارة العليا بالبنك اهتماماً كبيراً وتنمية أداء جميع العاملين بالبنك سواءاً من الناحية الفنية المتخصصة أو تطوير المهارات السلوكية والإدارية واعداد صف ثاني وثالث وكوادر وقيادات قادرة علي استكمال المسيرة ، تم تدريب عدد ١١٠٢ موظف بإجمالي عدد ٢٠٦٥ فرصة تدريبية وإجمالي عدد برامج ١٢٧ برنامج تدريبي بإجمالي عدد ساعات تدريبية بلغت ٤٨٣٦٩ ساعة وبتكلفة تبلغ ٨,٣ مليون جم ، تم التوسع في تقديم برامج التعلم عن بُعد واستخدام المنصات الالكترونية لاسيما في مجالات أمن المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب حيث تم تدريب ٩٦٣ موظف في العديد من البرامج الفنية والادارية المختلفة ، تم تنفيذ عدد ٧ دورات لبرنامج التثقيف والشمول المالي للموظفين خلال العام بإجمالي عدد ١٥١ موظف بمختلف إدارات وفروع البنك ، ومن منطلق اهتمام البنك بذوي الهمهم ودعم دمجهم ومشاركتهم في مختلف نواحي الحياة تم عقد دورتين لتعلم لغة الإشارة والتعامل الاحترافي مع ذوي الهمم لعدد ١٦ موظف من جميع فروع القاهرة الكبرى - كمرحلة أولي - وجاري الاعداد لتنفيذ دورات أخرى من البرنامج لتغطي كافة فروع مصرفنا العريق ، فضلاً عن تدريب عدد ١٦٤ موظف لبرنامج السلامة والصحة المهنية ، ويبلغ عدد فروع البنك العاملة داخل البلاد (٣٨) فرعاً تغطي معظم انحاء البلاد وسوف يتم خلال سنة ٢٠٢٢م بإذن الله افتتاح فروع جديدة للبنك منها فرع ( الشيخ زايد / العاصمة الادارية / بني سويف / شبين الكوم ).

وقد قام سيادته باستمراض الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠٢٢م والتي أعدت معبره عن أهداف البنك وسياسته وخطط العمل للعام المذكور واستندت تقديراتها إلي دراسات لاتجاهات أرقام النشاط خلال السنوات الماضية وكذا الظروف المحيطة المؤثرة علي المناخ الاقتصادي والمصرفي العام وقد أظهر مشروع الموازنة الملامح التالية :-

إبراهيم حسن  
مستشارون



بنك فيصل الإسلامي المصري

م.ع. ٢٨٣  
القاهرة



- الأوعية الإيداعية : زيادة في أرصدة الأوعية الإيداعية بنسبة ١٣,٢%.
- عمليات التوظيف : زيادة في عمليات التوظيف المختلفة بنسبة ١٢,٣%.
- توزيعات المساهمين : بواقع ٧% صافي بعد خصم الزكاة.

ووفقاً للمادة (٥٦) مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤م والتي تقضي بخضوع توزيعات المساهمين إلى شركة مصر المقاصة للإيداع والقيود المركزي وهي تقوم بخصم قيمة الضرائب المستحقة من السادة المساهمين.

ثم قام سيادته باستعراض أهم مؤشرات القوائم المالية المجمعة في نهاية العام المالي ٢٠٢١م وفقاً للآتي :

- بلغ إجمالي المركز المالي المجمع ١٣٣,٢٣٠.٨ مليار جم.
- الاستثمارات المالية بأنواعها ٨٥,٧٦٤.٤ مليار جم
- توظيفات مع عملاء ١٣,٠٦٧.٤ مليار جم.
- الأصول الثابتة وما في حكمها ٢,١٨١.٥ مليار جم.
- الأوعية الإيداعية ١٠٩,٤٣٤.٠ مليار جم.
- رأس المال المدفوع ٥,٦٧٧.٥ مليار جم.
- الاحتياطيات ٣,٧٠٩.٩ مليار جم.
- الأرباح المحتجزة وصافي أرباح السنة ٨,٥١٢.٣ مليار جم.
- صافي أرباح السنة ٢,٩٦٥.٤ مليار جم.

ثم تناول سيادته بعد ذلك صندوق الزكاة حيث أشار سيادته أن موارد الصندوق في عام ٢٠٢١م نحو ١٧٧ مليون جم تم توجيهها إلى المصارف الشرعية واهمها " أفراد وطلاب ومساجد وهيئات طبية وجمعيات مشهورة وقد بلغ ما تم صرفه بالفعل مبلغ ١٤٩,٥٠ مليون جم.

بعدها قام سيادته بإحاطة السادة المساهمين بموافقة البنك المركزي المصري أنه ليس لدى البنك مانع من قيام البنك بعقد الجمعية العامة العادية في الموعد المحدد ، وحساب التوزيع يتضمن توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بواقع ٨% ووفقاً لتعليمات البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي بأن يتم إخطارهما قبل صرف الأرباح بمدة لا تقل عن خمسة عشرة يوماً وفقاً لذلك سيتم صرف الأرباح للسادة المساهمين يوم الخميس الموافق ٣١ مارس ٢٠٢٢م.

وأشار سيادته أنه ورد للبنك عدة استفسارات من السيد المساهم / ابراهيم ابراهيم محمود لمناقشتها في الجمعية العامة ونورد فيما يلي رد إدارة البنك عليها.

(١) مراقبي حسابات البنك :-

أولاً : النظام الأساسي للبنك :-



بنك فيصل الإسلامي المصري

المادة ٦١

"يكون للبنك مراقبان للحسابات من الأشخاص الطبيعيين تعينهم الجمعية العمومية وتحدد أتعابهما "

المادة ٦٤

"يسأل المراقبان على صحة البيانات الواردة في تقريرهما بوصفهما وكيلين عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية ان يناقشهما وان يستوضحهما عما يرد به"

ثانياً : القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي :-

حددت المواد (١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧) من القانون المشار إليه كافة الأمور المتعلقة بالسادة مراقبي حسابات البنك ويمكن للسيد المساهم الاطلاع عليها وبالأخص المادة (١٢٥) التي تنص علي الآتي :-

على مراقبي الحسابات ان يعدا تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك طبقاً للقانون ، ولمعايير المراجعة المصرية ، والضوابط التي يصدر بتحديد قرار من مجلس ادارة البنك المركزي على ان يتضمن تقريرهما توضيح ما اذا كانت العمليات التي قاما بمراجعتها تخالف أي حكم من أحكام هذا القانون أو القرارات أو التعليمات الصادرة تنفيذاً له ، وعليهما ان يرسلوا الى البنك المركزي المصري قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثين يوم على الاقل صورة من تقريرهما مصحوبة بنسخة من القوائم المالية ، وبتقرير تفصيلي متضمناً ما يأتي :-

- أ) أسلوب تقييم أصول البنك ، وكيفية تقدير تعهداته والتزاماته .
  - ب) مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك بجميع مستوياته.
  - ج) مدى كفاية المخصصات لمقابلة أي نقص في قيم الاصول وكذلك أي التزامات قد تقع على عاتق البنك مع تحديد مقدار العجز في المخصصات ان وجد .
  - د) أي معايير أو ضوابط رقابية يرى البنك المركزي أن يتحقق مراقبا الحسابات منها.
- ولا يجوز عقد الجمعية العامة للبنك قبل تلقي ملاحظات البنك المركزي على التقرير المقدم اليها عن القوائم المالية.

ولمحافظ البنك المركزي أن يصدر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم التقرير والمرفقات المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة قراراً بعدم اعتماد الارباح المقترح توزيعها على المساهمين وغيرهم من اصحاب النصيب في الارباح وذلك اذا تبين وجود نقص في المخصصات ، او انخفاض في معيار كفاية رأس المال عن الحد الادنى المقرر ، او أي تحفظ يكون قد ورد في تقرير مراقبا الحسابات له تأثير مهم على الارباح القابلة للتوزيع.

ولمحافظ البنك المركزي طبقاً للضوابط والشروط التي يصدرها مجلس الادارة ، الزام البنك بزيادة رأس المال أو بتكوين الاحتياطيات والمخصصات اللازمة قبل توزيع الارباح بما يتماشى مع متطلبات كفاية رأس المال والملاءة المالية.

ووفقاً لما تقدم فإن المادة مراقبا الحسابات يعدان تقريرهما معاً عن مراجعة القوائم المالية في نهاية العام المالي ويقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة.



المستشارون  
م. حسن



بنك فيصل الإسلامي لمصر

عبدالله  
م. حسن

(٢) هيئة الرقابة الشرعية :-

أولاً : القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري :-

تخضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تفرضه الاحكام والقواعد الاساسية فى الشريعة الاسلامية وخاصة فيما يتعلق بتحريم التعامل بالربا وبأداء الزكاة المفروضة شرعاً وتعتبر الزكاة التى يؤديها البنك من قبيل التكاليف على الانتاج ، ويتولى شيخ الجامع الازهر ووزير الاوقاف التحقق من التزام البنك بتخصيص الزكاة وانفاقها فى مصارفها الشرعية.

وتشكل بالبنك هيئة للرقابة الشرعية تتولى مطابقة معاملاته وتصرفاته لأحكام وقواعد الشريعة الاسلامية ، ويحدد النظام الاساسى للبنك كيفية تشكيلها وممارستها لعملها واختصاصاتها الاخرى.

ثانياً : النظام الاساسى للبنك :-

تشكل هيئة الرقابة الشرعية من خمسة اعضاء على الاكثر يختارون من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الاسلامى تعينهم الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات وتحدد مكافأتهم بناء على اقتراح مجلس الادارة .

وتكون مهمة هيئة الرقابة تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية.

ويكون لهما فى هذا الصدد ما لمراقبي الحسابات من وسائل واختصاصات.

ويجوز لمجلس الادارة ان يدعو من يمثل هيئة الرقابة لحضور أى جلسة من الجلسات ولا يكون له صوت معدود.

كما يجوز للهيئة طلب عقد جلسة خاصة لمجلس الادارة لشرح وجهة نظرها فى المسائل الشرعية اذا اقتضى الحال ذلك.

وتقدم الهيئة تقريرها عن اعمال البنك خلال العام المالى على الجمعية والرد على أى استفسارات من السادة المساهمين وتقرير الهيئة معروض على الجمعية.

(٣) صندوق الزكاة لبنك فيصل الاسلامى المصرى :-

يعتبر النشاط الذى يقوم به صندوق الزكاة فى مجال تحقيق التكافل الاجتماعى من أهم الملامح التى تميز نشاط البنك فى العديد من المؤسسات الشبيهة وذلك منذ أنشائه حيث ان الربط بين النشاطين الاقتصادى والاجتماعى له أثار ايجابية فعالة فى تحقيق مسيرة التنمية.

ولصندوق الزكاة حسابات مستقلة تراجع من قبل السادة مراقبي حسابات البنك ويتم تقديم تقريرهما السنوى للعرض على الجمعية العامة وتقريرهما عن العام المالى ٢٠٢١م معروض على الجمعية الموقرة.



Handwritten signature and date.

بنك فيصل الإسلامي المصري

محاسبين البنوكيين ومستشارون  
إبراهيم

(٤) اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة (مادة ٢٢٠) :-

يضع مجلس الادارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص في انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الادارة بثلاثة ايام على الأقل بمقر الشركة وبمقر الانعقاد البيانات المنصوصة في المادة المشار اليها.

(والبيانات التي يستفسر عنها السيد المساهم موجودة بمقر البنك للاطلاع الخاص في الموعد المقرر).

(٥) التوزيعات النقدية للسادة المساهمين :-

التوزيع النقدي ونسبته تخضع لموافقة البنك المركزي المصري وفقاً لما يقضى به القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م بإصدار قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي.

اما بالنسبة لتحويل مبالغ من الارباح فهذا اجراء تشكر عليه ادارة البنك حيث ان هذا الاجراء قد مكن البنك من زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨ دولار أمريكي (بما يعادل ٤,٠٨٦,٨٦٥ الف جم) ليصبح ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ دولار أمريكي (بما يعادل ٥,٦٧٧,٥٠٩ الف جم) خلال العام المالي ٢٠٢٠م باستخدام الارباح المرحلة.

حيث تقضى المادة ٦٤ ب من القانون المشار اليه ( الا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن خمسة مليارات جنيهاً مصرياً ) وحددت المادة الرابعة من هذا القانون فترة توفيق الاوضاع خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس ادارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدته او لمدد اخرى لا تتجاوز سنتين.

(٦) اللجان المعاونة لمجلس الادارة :-

يتم تشكيل اللجان المعاونة لمجلس الادارة وفقاً لقواعد الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري والقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

(٧) رأس المال البنك :-

أولاً : قانون إنشاء البنك رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م :

المادة (٥) :

" حدد رأس مال البنك بالدولار الأمريكي "

ثانياً : النظام الأساسي للبنك :

المادة (٧) :

" حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ واحد مليار دولار أمريكي ، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ دولار أمريكي ( ستمائة وسبعة ملايين وأربعمائة وواحد وسبعون ألفاً وأربعمائة وخمسون دولاراً أمريكياً ) ، موزعة علي ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم ( ستمائة وسبعة ملايين وأربعمائة وواحد وسبعون ألفاً وأربعمائة وخمسون سهماً ) ، قيمة كل سهم دولار أمريكي واحد أو ما يعادله بالجنية المصري وجميعها أسهم نقدية مكتتب فيها مدفوعة بالكامل.



الإدارة العامة  
مخبرتي التليفون ومستشارون



بنك فيصل الإسلامي المصري

علي محمد  
مدير الادارة العامة





(٨) الزكاة على حقوق المساهمين :-

يتم احتساب الزكاة على حقوق المساهمين علي صافي الوعاء الزكوي في نهاية السنة المالية وهي بواقع ٢,٥٧٧٥% وفقاً لما استقر عليه الرأي الشرعي للبنوك الإسلامية التي تعد قوائمها المالية وفقاً للسنة الميلادية.

وقد بلغت الزكاة على حقوق المساهمين مبلغ ١٨٠,٣١٠,٤٤٠ جنية مصري عن العام المالي ٢٠٢١ م وفقاً لما هو موضح بقائمة الدخل.

وأشار سيادته إلي أنه علي استعداد للرد علي استفسارات وأسئلة السادة المساهمين بشأن جدول الأعمال المعروض علي الجمعية.

السيد المساهم / محمد عاصم قدم الشكر لإدارة البنك علي هذا الأداء الجيد والنتائج المحققة في ظل ضغط الظروف ونرجو تكثيف الاعلانات عن أداء البنك.

السيد المساهم / محمد شكري تقديم الشكر لإدارة البنك مع اقتراح زيادة نسبة التوزيع النقدي أو منح المساهمين أسهم مجانية.

السيد المساهم / محمد السلاموني أرجو دراسة طرح بعض الشركات التابعة للبنك أسهمها في بورصة الأوراق المالية مع تقديم الشكر لإدارة البنك علي ما تحقق للبنك من نتائج خلال العام المالي ٢٠٢١ م.

السيد المساهم / ابراهيم ابراهيم محمود قدم الشكر لإدارة البنك وأشار إلي أنه طلب من محافظ البنك المركزي تطبيق المعايير الاسلامية علي بنك فيصل وانه يري أن البنك لا يراعي قواعد احتساب الزكاة وفقاً للقانون وأضاف أنه يتعين علي البنك صرف كامل أرباح المساهمين وعدم ترحيل اجزاء منها.

السيد المساهم / جمال سعد محمد ادريس قدم الشكر لإدارة البنك مع زيادة نشر أعمال البنك مما يساعد علي رفع سعر تداول السهم في البورصة.

السيد المساهم / محمد فكري أحمد قدم الشكر لإدارة البنك ويلاحظ أن عدد فروع البنك ٣٨ فرع قليل بالنسبة لحجم البنك.

السيد المساهم / حسين سعد زغلول اداء البنك رائع والزيادة في نتائج الأعمال اسعدتنا جميعاً وانه يري أن عدد فروع البنك لا يتناسب مطلقاً مع حجم البنك حيث أن زيادة عدد الفروع سيساعد علي زيادة أرباح البنك وأن بنك فيصل الاسلامي المصري من خلال صندوق الزكاة يحقق البعد الاجتماعي ويساهم في تنمية المجتمع بأنشطته المتعددة.

السيد المساهم / سامح محمد يفترح التوسع في تأسيس والمساهمة في شركات تكنولوجيا المعلومات حيث يساعد ذلك علي جذب المزيد من العملاء.



Handwritten signature in black ink.

بنك فيصل الإسلامي المصري

Handwritten signature in black ink.



وقد قام فضيلة الدكتور / نصر فريد محمد واصل بالرد علي ما اشاره المساهم ابراهيم ابراهيم محمود بشأن الزكاة ووعاها وكيفية احتسابها وفقاً للشرع وليس هناك اجتهاد من أحد غير متخصص في الأمور الشرعية.

ثم قام السيد المحافظ بالرد علي اسئلة واستفسارات السادة المساهمين مشيراً إلي أن البنك يراعي نشر نتائج الأعمال بصفة دورية كل ثلاثة شهور وفقاً للقواعد المحددة من الجهات الرقابية ، أما بالنسبة للتوزيعات النقدية فهي تخضع لموافقة البنك المركزي وفقاً للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ، وأضاف سيادته أن افتتاح الفروع يخضع لموافقة البنك المركزي حيث لا يمكن شراء أماكن قبل الحصول علي موافقة مسبقة من البنك المركزي المصري ، أما بالنسبة لطرح أسهم بعض الشركات التابعة للبنك في بورصة الأوراق المالية فهذا يخضع لدراسة وهذا الأمر تحت نظر ادارة البنك وادارة هذه الشركات ، أما بالنسبة لعدم تطبيق البنك لمعايير المحاسبة الاسلامية فأود الإشارة إلي أن البنك ملزم بتطبيق القواعد الصادرة من البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية ، أما بالنسبة لموضوع الزكاة فقد قام فضيلة الدكتور / نصر فريد واصل رئيس هيئة الرقابة الشرعية بالبنك بالرد الشرعي في هذا الموضوع مع الإشارة أن بنك فيصل الاسلامي المصري من أفضل المؤسسات المالية التي تراعي البعد الاجتماعي في مصر وقد تم تكريم البنك أكثر من مرة من سيادة رئيس الجمهورية أما بالنسبة لتوسع البنك في المساهمة في شركات تكنولوجيا المعلومات فهذا الامر جيد وتحت نظر إدارة البنك.

وأضاف السيد المحافظ أنه حرصاً علي جودة القرار الانتماني فإن القرار الانتماني أصبح مركزياً أي أن الفرع يقوم بالدراسة والاستعلام عن العميل والمركز الرئيسي عليه الدراسة وإصدار القرار الانتماني بما يحقق صالح البنك وتجنب تكوين مخصصات تؤثر علي أرباح البنك ، وأود أن أشكر البنك المركزي المصري علي دورة الرقابي القومي وسياسته الرشيدة والمبادرات التي اصدرها كان لها دور فعال في مواجهة تداعيات كورونا واثارها السلبية علي الاقتصاد الوطني واخيراً أشكركم علي حضوركم هذا الاجتماع واننا نبذل كل الجهد لصالح المساهمين والمودعين الذين يمثلون المورد الرئيسي لأموال البنك تحت الإدارة.

وقد أوضح سمو الأمير / عمرو محمد الفيصل رئيس الجمعية كل الامور المتعلقة باستفسارات السادة المساهمين قد تم الرد عليها من جانب السيد المحافظ ثم طلب سموه من السادة المساهمين التصويت علي كل بند من بنود جدول الأعمال المعروف علي بطاقة الحضور المسلمة لكل مساهم وهي كالاتي :-

✓ التصديق علي تقرير مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد أول ١٤٤٣ هـ.

✓ التصديق علي القوائم المالية للبنك وقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد أول ١٤٤٣ هـ.



بنك فيصل الإسلامي المصري

Handwritten signature in black ink.

Handwritten signature in black ink.



- ✓ التصديق علي الميزانية وحساب الموارد والمصارف لصندوق الزكاة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد أول ١٤٤٣ هـ.
- ✓ إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد أول ١٤٤٣ هـ.
- ✓ تحديد مصروفات الانتقال وبدلات الحضور للسادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المعاونة عن عام ٢٠٢٢م بمبلغ ستون ألف جم عن كل جلسة.
- ✓ تعيين كلاً من الأستاذ / مهند طه محمود خالد ( مكتب BDO خالد وشركاه ) والأستاذ / فارس إمام عامر إمام ( مكتب حازم حسن وشركاه KPMG ) مراقبا لحسابات البنك عن العام المالي ٢٠٢٢م باتعاب سنوية شاملة قدرها (١,٨١٥) مليون جم لكل منهما.
- ✓ الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم تبرعات تتجاوز ألف جنية مصري لكل حالة خلال عام ٢٠٢٢م.
- ✓ التصديق علي القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

وايداع البطاقة بعد التصويت في الصندوق الذي امامكم وهو مغلق بواسطة السادة مراقبا الحسابات وأمين سر الجمعية وفارزا الأصوات وسوف يتم فتحه بمعرفتهم واجراء الفرز بحضورهم ثم يلي ذلك اعلان نتيجة التصويت علي كل بند من بنود جدول الأعمال وقد قام كل مساهم بوضع بطاقته بيده في الصندوق المعد لذلك ، وبعد الانتهاء من وضع جميع البطاقات داخل الصندوق ، بدأت عملية الفرز حيث كانت الساعة السابعة والنصف مساءً من ذات اليوم ، تحت إشراف السادة مراقبا الحسابات الأستاذ / مهند طه خالد عن الأستاذ / محمد مرتضي عبد الحميد مكتب BDO خالد وشركاه والأستاذ / عبد الهادي محمد علي إبراهيم عن الأستاذ / صلاح الدين مسعد محمد المسري مكتب حازم حسن والأستاذ / علاء الدين عبد العزيز السيد أمين سر الجمعية وكلاً من الأستاذ / علاء محمد حلمي إبراهيم والأستاذ / صابر طه محمد العجمي فارزا الأصوات.

وأجريت عملية الفرز بصفة مستمرة حتى تمام الساعة الثامنة من مساء ذات اليوم ، حيث إنتهت اللجان من أعمالها وكانت نتيجة التصويت على بنود جدول الأعمال على النحو التالي :

\* عدد الأسهم الحاضرة والممثلة في الإجتماع : ٣٩٦٤٢٨٣٩١

\* عدد الأسهم الحاضرة التصويت : ٣٩٥٧٧٨٢٨٣

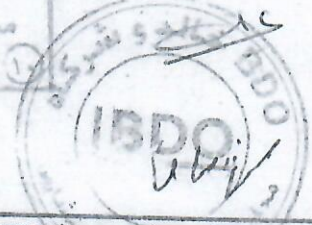
\* ( ناقصاً ) عدد الأصوات الباطلة : -----

\*\* عدد الأصوات الصحيحة : ٣٩٥٧٧٨٢٨٣



Handwritten signature and date: ١٤٤٣

بنك فيصل الإسلامي لمصر



" نتيجة التصويت على بنود جدول الأعمال "

عدد الأصوات الصحيحة		البنود
الموافق	غير الموافق	
-----	٣٩٥٧٧٨٢٨٣	التصديق على تقرير مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات المفيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد الأول ١٤٤٣هـ .
-----	٣٩٥٧٧٨٢٨٣	التصديق على القوائم المالية المستقلة للبنك وقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد الأول ١٤٤٣هـ .
٦٥٩٩٤	٣٩٥٧١٢٢٨٩	التصديق على الميزانية وحساب الموارد والمصارف لصندوق الزكاة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد الأول ١٤٤٣هـ .
٦٥٩٤٤	٢٤٢٩٦٧٢٢	إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الموافق ٢٧ جماد الأول ١٤٤٣هـ (بعد إستبعاد أسهم أعضاء مجلس الإدارة).
-----	٢٤٣٦٢٧١٦	تحديد مصروفات الانتقال وبدلات الحضور للسادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المعاونة عن عام ٢٠٢٢م بمبلغ ٦٠ ألف جم عن كل جلسة (بعد إستبعاد أسهم أعضاء مجلس الإدارة).
-----	٣٩٥٧٧٨٢٨٣	تعيين كلاً من الأستاذ / مهند طه محمود خالد (مكتب BDO خالد وشركاه) والأستاذ / فارس إمام عامر إمام (مكتب حازم حسن وشركاه KPMG) مراقبا لحسابات البنك عن العام المالي ٢٠٢٢م باتعاب سنوية شاملة قدرها (١,٨١٥) مليون جم لكل منهما.
٦٥٩٤٤	٣٩٥٧١٢٢٨٩	الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم تبرعات تتجاوز ألف جم لكل حالة خلال عام ٢٠٢٢م.
-----	٣٩٥٧٧٨٢٨٣	التصديق على القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

ثم عرضت النتيجة على سمو الأمير رئيس الجمعية العامة العادية للبنك الذي توجه سموه إلى مقر الإجماع ، حيث أعيدت الجلسة للانعقاد في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً ، ثم أعلن سموه أمام السادة الحضور نتيجة الاقتراع على بنود جدول الأعمال ، وفق ما أثبتته اللجان في محضرها على النحو سالف الذكر ، وبعدها أعلن إنتهاء الجلسة وفض إجتماع الجمعية العامة العادية للبنك ، وقدم سموه الشكر والتقدير للسادة المساهمين جميعاً ، متمنياً للجميع دوام التقدم.

وبسأل الله أن يلهمنا الصواب والرشاد ، ويغفر ذللتنا ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، والله ولي التوفيق ..

رئيس الجمعية



أمين السر

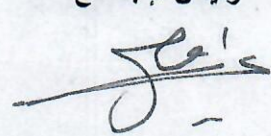


فارزا الأصوات



أقرنا / عمرو محمد الفيصل آل سعود بصفتي رئيس الإجماع ، بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد ، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالبنك والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس الإجماع



بنك فيصل الإسلامي ماضي

بنك فيصل الإسلامي ماضي

ما يفيد النشر بجدية بث إنظار اول وثالث  
 ما يفيد إرسال البريد للمساهمين  
 أقرار بعدم همارس نشاطا بسيما  
 أقرار بإرسال الدعوات لجميع المساهمين  
 كسفت تجهيزات الاعمال من أجل اللوائح  
 تمويصات حصور الاشتراك الاعمال



قطاع الشؤون القانونية  
 Legal Affairs Sector  
 الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقرأنا / ..... عن ..... المعتمدين  
 بصفتي / .....  
 اجتماع ( ..... ) شركة : .....  
 المنعقد بتاريخ 20/11/2011 عدد صفحات المحضر ( 11 ) صفحة - عدد النسخ ( 2 ) نسخة، وذلك تحت مسؤوليتي  
 ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبأني مفض في تسليم وإستلام المحضر.  
 وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره ( ..... ) بموجب إيصال رقم ( ..... )  
 بتاريخ 20/11/2011 والمقدم للهيئة بتاريخ : 20/11/2011  
 توقيع مقدم الطلب  
 .....  
 U-3-P

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة  
 بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159  
 لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر  
 أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير  
 عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : على الفتح والالتزام بتعديل نص المادة 38 من  
 النظام الاساسي في أقرب لمحيطه وانه لا يتفق واحكام  
 قانون الشركات ووعلى الشركة مراجعته  
 المادة 38 من النظام الاساسي وكذا المادة 38 من  
 لقاكون 1981 في شأن نشر النماذج  
 والالتزام بالتصديق على منظوق القرارات  
 ومراجعاته في المحيط مع النظام الاساسي

المدير العام

مدير الإدارة

المحامي

.....

.....

.....